سياسة إيطاليا الاقتصادية في ليبيا قبيل عام 1911م

د . أحلام الطاهر محمد الأحرش ـ كلية الآداب ـ جامعة الزاوية.

الملخّص :

استغلَّت إيطاليا ضعف السلطة العثمانية في ولاية طرابلس الغرب ، لبدأ مخططها في التغلغل، وخلق موطئ قدم لها ، واختارتِ الشق الاقتصادي خاصة لما تعانيه البلاد من فقر، إضافة إلى المساوئ الضريبية العثمانية التي كان لها الدور الأساسي في الانهيار، رغم أنَّ أواخر العهد العثماني الثاني شهد ولاة حرصوا على النهوض بالبلاد نحو الأفضل ، وقد تعرضت في هذا البحث لجهود هؤلاء في الزراعة ، والصناعة، والتجارة، كإمكانيات اقتصادية قبيل الاحتلال الإيطالي. تلا ذلك جهود إيطاليا ممثلة في مصرف روما الذي استطاع اختراق المنظومة الليبية ، وقام بعدة إنشاءات سهلت له خلق قاعدة اقتصادية جيدة من خلال إقراض الأهالي مبالغ مالية مقابل رهن الأرض ، عجزوا عن سدادها في وقتها ، ممَّا سمح ببيع هذه الأراضي له بهذه الطريقة، كما أنشأ مكابس للحلفاء ، ومطاحن ، وعدة مصانع صغيرة، شجع من خلال السلطة الإيطالية في التفكير جديًا في احتلال ليبيا والسيطرة عليها، فكل المعاملات التي يقوم بها كانت تتم باسم الحكومة الإيطالية.

صحوة الولاة ضد هذه التغلغل جاءت متأخرة، فلم يفلح رجب باشا في الوقوف أمام المصرف، رغم الإجراءات الصارمة التي اتخذها ضده ، ولم ينجح - أيضًا - إبراهيم باشا في صد المصرف عن عمليات شراء الأراضي من الأهالي، ونجحت إيطاليا من خلاله في امتلاك مساحة لا بأس بها من الأراضي ، وكان الداعم الأول في الاحتلال المباشر لليبيا الذي تم في أكتوبر 1911.

الكلمات المفتاحية : سياسة ـ طرابلس ـ الاحتلال ـ الاقتصادية ـ الإيطالية

Research Summary:

Italy's economic policy in Libya prior to 1911

Italy took advantage of the weakness of the Ottoman authority in the state of Tripoli in the west, to begin its scheme to penetrate and create a foothold for it, and chose the economic aspect, especially because of the poverty the country suffers from, in addition to the disadvantages of the Ottoman tax, which played a key role in the collapse, although the late second Ottoman era witnessed Governors who were keen to advance the country for the better, and in this research we have exposed their

efforts in agriculture, industry, and trade, as economic possibilities prior to the Italian occupation.

This was followed by the efforts of Italy represented by the Bank of Rome, which was able to penetrate the Libyan system, and carried out several constructions that facilitated the creation of a good economic base by lending the people sums of money in return for mortgaging the land, which they were unable to pay on time, which allowed the sale of these lands to him in this way. Allied presses, mills, and several small factories, encouraged by the Italian authority to think seriously about the occupation and control of Libya, all his transactions were done in the name of the Italian government.

The awakening of the governors against this infiltration came late, Rajab Pasha did not succeed in standing in front of this bank, despite the strict measures he took against him, and Ibrahim Pasha also did not succeed in stopping the bank from buying land from the people, and Italy succeeded through it in owning a good area of the territories, and was the first supporter of the direct occupation of Libya, which took place in October 1911.

Keywords: Politics - Tripoli - occupation - economic - Italian

المقدمـــة :

الطموح الإيطالي لاحتلال ليبيا كان سلميًا قبل إعمال الآلة الحربية في تحقيقه، حيث اختارت لنفسها وبعناية نوعية التربة التي تغرس فيها جذورها الاستيطانية مبتدئة بما يعرف بالتغلغل السلمي الذي يُشكل التغلغل الاقتصادي أحد أركانه ، حينما ركزت إيطاليا على خلق سـمعة لها في ليبيا ومبرر لأحقيتها المطلقة بحكم الثقل الاقتصـادي الذي تمثله في طرابلس ، وتمهيد الرأي العام في ليبيا لتقبلها كراعٍ أو محتل أو مهما اختلفت التسمية فهدفها شواطئ طرابلس، وبنك روما أحد أبـــرز أدوات هذا التغلغل الذي ألبس حلة الاقتصاد والإقراض والتنمية القشيبة، في حين ظل باطنه وثيقة رسمية تبرزها إيطاليا لتدعم بها فكرة انفرادها باحتلال ليبيا، وإذ اختار هذا الموضـوع لما له من أهمية في تطويع ليبيا؛ لأن تكون لقمة سـائغة لإيطاليا، هذه الدولة التي توحدت حديثًا وخرجت إلى الميدان السياسي تبحث لها عن أراضٍ تستعمرها، لكن خروجها كان متأخرًا، حيث اقتسمتِ الدول الكبرى في أوربا خريطة العالم، ولم يحالف إيطاليا الحظ في السيطرة على تونس رغـــم الإعداد المبكر لهذه الفكرة، فقد استأثرت بها فرنسا ولم يبقَ لإيطاليا سوى ليبيا ، لذا سعت بكل جهدها لكسب تأييد الدول الأوربيـــة في إطلاق يدها في ليبيا، وفي فترة غير بعيدة ومتزامنة مع هذا الإعداد والتهيئة السياسية، عملت إيطاليا على خلق مبررات لتواجدها، فأنشأت مصرف روما وعديد المنشآت الأخرى لتجعل ليبيا مكانًا صالحًا لسكن الجالية الإيطالية، وقبل الحديث عن

وجود إيطاليا من خلال مصرف روما في ليبيا نتعرف على الأوضاع الاقتصادية التي كانت موجودة في الولاية العثمانية أواخر عهدها وقبيل الاحتلال الإيطالي لها:

أولًا- الزراعة : وصلتِ الزراعة في العهد العثماني الثاني 1835-1911م إلى درجة أفضل ممَّا كانت عليه في العهد العثماني الأول والعهد القرمانلي ، لاستفادة القطاع الزراعي من الإصلاحات والتنظيمات العثمانية مثل : قانون الأرض وقانون الطابو 1858م[1]، حيث وصل عدد المشتغلين بها من أبناء الشعب الليبي حوالي (90%)، وحتى ممَّن كانت مهنته الصناعة أو التجارة كان يملك أرضًا يتفرغ لزراعتها في وقت المواسم[2].

ومع أنَّ الأرض الصالحة للزراعة في الولاية لا تُشكل إلَّا نسبة ضئيلة من مساحتها الكلية ، فإن هذه الأراضي الزراعية كانت واسعة ولم يستغل منها إلا القليل، وقد توزعت في الأقاليم الثالث، كانت في طرابلس تمتد على الساحل، وفي الجفارة والجبل الغربي، أما في فزان فكانت في الأودية والواحات، وفي برقة كانت في سهل المرج والجبل الأخضر والواحات[3]، وجل المزروعات التي تزرع كانت تعتمد على مياه الأمطار التي كانت قليلة عمومًا ومتذبذبة، غزيرة السقوط على الساحل وقليلة في الدواخل، وقد لاحظ الحشائشي أنَّ زراعة الجبل الأخضر لم تُولَ اهتمامًا: "فكيفية حرثهم هو أن لا يتجاوز الحراث في الأرض أربعة (سانتيم)(*) مع طراوة الأرض ولينها وبين الخط والخط مسافة خمس (سانتين)(**) لم تحرث، وأكبر ممرات عندهم لا يتجاوز طوله (شبرًا)(***) من حديد، والذريعة (البذور) عندهم ليست بمتقنة"[4]، وكذلك الزراعة في طرابلس تتعرَّض بين الفينة والأخرى إلى بعض الأضرار منها فيضان وادي المجنين[5].

ورغم أن الزراعة كانت الركن الأساسي لحياة غالبية الليبيين إلَّا أنَّها كانت زراعة متخلفة لعديد الأسباب منها، اعتماد المزارع على الأدوات القديمة، وإنهاك التربة بزرعتها في كل موسم، وانتشار الآفات الزراعية كالجراد والديدان، والظروف المناخية المتقلبة التي كان لها دور في وفرة المحصول أو قلته، وقلة الأيدي العاملة في الأراضي الواسعة الممتدة[6].

كانت معظم حاصلات الولاية(****) من الأشجار المثمرة، منها أشجار الزيتون والتين والعنب، واللوز، والليمون، والنخيل، والرمان، والمشمش، والتوت، وكذلك الشعير والحنطة والذرة، والتبغ والفاصوليا، والطماطم والبطيخ الأخضر وغيرها[7].

وإن كانت الزراعة كذلك فلا نستطيع إغفال الجهود التي بذلها الولاة العثمانيون للنهوض بها، منهم محمد أمين باشا "1842-1847م" الذي حرص على الإكثار من غرس شتلات الزيتون، وكذلك الوالي أحمد عزت، سواء في ولايته الأولى أم الثانية: "1848: 1852م"، "1858: 1860م"، فقد شدد على غرس أشجار الزيتون كذلك نصت وثيقة تشير إلى تشديد الوالي حافظ باشا في 1901/10/14م على إرغام الأهالي على زراعة الزيتون[8].

كذلك اهتم الولاة العثمانيون بحفر الآبار ومنها وثيقة تشير إلى حفر بئر يخص أولاد أحمد حرارات بصحراء قطيس[*] مؤرخة في 23 مارس 1906م من قبل مدير الحوض عبدالله اليعقوبي[9]، ومن المشاريع المهمة التي أنجزتها الإدارة العثمانية في عهد حافظ باشا الذي يُعدُّ من الولاة القلائل الذين عملوا بجد وإخلاص للنهوض بأمور ولايتهم، ففي عام 1902م افتتح مصرفا زراعيا له في مدينة طرابلس ثم في عام 1906م افتتح فروعا له في الزاوية ويفرن وغريان والخمس ومصراتة، وقد أسهم هذه المصرف في تخفيف جشع المرابين، إذ كانت فائدته 6% بينما فائدة المرابين تصل إلى 20% وبلغ ما أقرضه المصرف عام 1904م، حوالى مليونين وأربع مئة قرش[10].

أما على صعيد الثروة الحيوانية فقد عرفت البلاد تربية الإبل والخيول والبغال والحمير، كذلك الماعز والضأن، وكان الأهالي في بعض الأماكن في الدواخل يعتمدون اعتمادًا كليًا على الإبل[11]، وكانت لولاية طرابلس ثروة كبيرة من الإبل حيث يقدر القنصل الإيطالي "ميدانا" أنَّه يوجد بطرابلس الغرب سنة 1903م أكثر من 300 ألف رأس من الإبل، ويؤخذ الضرائب المدفوعة على الحيوانات بولاية طرابلس الغرب، وسنة 1909م أنَّه كان بها في هذه العام 40 ألف رأس من البقر، وكانت تصدر المواشي إلى مصر وتونس ومالطا، حيث بلغ حجم التصدير من طرابلس سنة 1906م حوالى نصف مليون رأس من الأغنام[12].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل الزراعة في ليبيا بكل هذه المتناقضات كانت زراعة مزدهرة؟ نعم، مقارنة بما كانت عليه خلال العهدين السابقين للعهد العثماني الثاني، منها ما واجهته في نهاية سقوط الأسرة القرمانلية، لكن هذا لا يعفي العهد العثماني الثاني من مسؤولية تدهور الزراعة، فالضرائب التي أثقلت كاهل الفلاح منها الضرائب المُجباة عن كل شجرة، وفي كل موسم سواء كان المحصول وفيرًا أم شحيحًا، نفّر الأهالي من الزراعة، فسياسية الدولة العثمانية الجبائية حالت دون النهوض الحقيقي بالزراعة، وتربية الحيوانات رغم المحاولات العديدة التي قام بها

الولاة العثمانيون، والتي كانت غالبها متفرقة يبدأ بها أحد الولاة ويأتي بعده والٍ آخر فلا يكمل ما بدأه الأول.

وإيطاليا عند قدومها استفادت بما أدخلته الإدارة العثمانية على وسائل الإنتاج الزراعي، من زراعتها لعديد الغابات خاصة بالجبل الأخضر وطرابلس التي كانت تضم عديد الأنواع من الأشجار[13].

ثانيًا- الصناعة :

اتخذت الصناعة مجالات مختلفة احترف خلالها الصانعون الليبيون صناعة الصوف وصناعة السجاد وصياغة الذهب والفضة وصناعة الحصر والفخار وكذلك استخراج الإسفنج والملح، وكانت لكل صناعة مبادؤها وأدواتها الخاصة:

1- صناعة الصوف والمنسوجات : لم تكن البلاد تعاني من نقص في الأصواف، حيث تربية الأغنام كانت منتشرة في جميع نواحي البلاد وكانت خيوط الصوف تغزل محليًا، وحياكة الصوف أو القطن أو الحرير تتم بواسطة الأنوال الأفقية التي تعمل بواسطة الأيدي والأرجل.

حيث يذكر فرانشيسكو كورو أنَّ عدد الأنوال في مدينة طرابلس سنة 1911م ما يلي:

- 1458 نولًا لنسج القطن.
- 270 نولًا لنسج الصوف.
- 100 نول لنسج الحرير.

وقبل ذلك بحوالي سبع سنوات "أي عام 1906م" كان عدد الأنوال المذكورة حسب الترتيب 1670، 320، 120، وفي مصراتة 250 نولًا لنسج الصوف، وفي بنغازي عام 1911م "450" نولًا لنسج القطن و50 لنسج الصوف[14].

ويذكر انتوني ج. كاكيا أنَّ عدد الأنوال المستعملة في طرابلس سنة 1911م ما يلي:

- 1700 لنسج القطن.
- 350 لنسج الصوف.
- 150 لنسج الحرير.

وكان في مصراتة 250 نولًا للصوف، وفي بنغازي 450 نول لنسج القطن، و50 نولًا للصوف[15]، وفي حين تذكر مصادر أخرى أنَّ أعداد الأنوال في سنة 1897م في طرابلس بلغ 3200 نول، كما انتشرت عدة أنوال أخرى في عدد من المدن مثل: درنة والمرج وهذه النسب الغير المتفاوتة كثيرًا تعكس مدى اهتمام أصحاب الحرف بحرفهم وتكثيف إنتاجهم، ولم تشير هذه المصادر لا من قريب أو من بعيد

مساهمة الحكومة العثمانية فيها، ونلاحظ أنَّ كورو في إشارته إلى الفارق في عدد الأنوال بين عامي 1906م، و1911م ، ربما راجع لعدة أسباب منها: أنَّ هذه النسب توفرت له دون غيره والكتب التي أُلفت بعده أخذت نفس النسب ولم تورد غيرها أصلًا، ثم إنَّ سبب هذا التذبذب في سنة 1911م كانتِ الحرب التركية الإيطالية قد بدأت، وإن لم تؤثر بصفة مباشرة على هذه الصناعة إلا أنَّ لها تبعاتها المتمثلة في هجرة معظم الحاكة إلى تونس، واستقرارهم هناك، ثم إنَّ ليبيا كانت سوقا مربحة للألبسة الإيطالية قبل هذا التاريخ، لذا لم تهتم إيطاليا فيما بعد بصناعة الأنوال والمنسوجات.

تنتج هذه الأنوال "الحوالي" للرجل، والأردية للنساء، وكانت الألوان المفضلة هي الأردية ذات اللون الأحمر، والأصفر، والأزرق، والأسود، ويقوم على صباغتها مئات العمال من المسلمين واليهود، وكانت خيوط الغزل الرفيعة تستورد من انجلترا وإيطاليا والنمسا، كما عرفت صناعة العباءات للرجل من الصوف الثقيل وهي أغلى ثمنًا من الأردية(16)، ولعل السبب راجع إلى أن الأردية يصنعها الرجال في المحلات وعلى سبيل التفرغ، أما العباءات فتصنعها النساء اللواتي كنا يؤدين أعمال المنزل وغير متفرغات.

ومن الصناعات الأخرى، صناعة الحصر التي كانت تصنع من نبات الحلفاء أو سعف "الكانايا" وهناك عدد أنواع من الحصر الملونة والحصر ذات اللون الواحد وكان الإنتاج يسوق محليًا، ويصدر إلى الإسكندرية وتونس(17)، كما عرفت عديد الصناعات مثل الدباغة، وصناعة الحلي من الذهب والفضة "الصياغة" كذلك حرفة صيد الإسفنج التي كان معظمها يصدر إلى الخارج واستخراج الملح من سبخات طرابلس وزوارة وصناعة التبغ الذي يزرع بنواحي طرابلس، والملاحظ على هذه الصناعات وكما تذكر عديد الكتب أنَّا يستهلك جزء منها ويصدر الباقي، والسؤال هو: هل تصدير بضعة مئات الآلاف من المنتجات اليدوية يعد تصديرًا يدر أرباحًا؟

وإذا سلمنا بأنَّ معيار التصدير في تلك الفترة يختلف عن الوقت الحاضر فهل كانت هذه المنتجات على قدرة تنافسية متوازنة مع الصناعة الوافدة من بريطانيا وإيطاليا، ولماذا لم تصمد هذه الصناعات وتستمر عند الاحتلال الإيطالي وما بعده خصوصًا وأنَّ جل هذه المصادر تستند على إحصائيات لفترة قريبة من سنة 1911م.

ثالثًا- التجارة :

تعدَّدت أنواع التجارة في الولاية بتعدد مواردها، فالنوع الأول منها تجارة بينية بين المدن وهي في الغالب لتبادل السلع والمنتجات المحلية، فما هو موجود في

طرابلس من منتجات قد لا يكون متوفرًا في مدينة مصراتة، وما هو متوفر للأخيرة قد لا يكون في طرابلس وعلى هذا الأســـاس كان يتم التبادل التجاري غالبًا، والتجارة المحلية بين طرابلس وبنغازي كانت تقتصـــر على تبادل البقوليات والتمور والزيتون والحيوانات والصناعات اليدوية.

أما النوع الثاني فهو التجارة الخارجية بين الولاية وغيرها من البلدان الأوربية والعربيـة والتي تمحورت حول تجـارة الحلفـاء وتجـارة القوافل القـادمـة من أواســـط إفريقيا، تحمل العاج وريش النعام والجلود وغيرها من المنتجات التقليدية.

وأبرز تجارة تصـــدرها ليبيا هي تجارة الحلفاء، فالحلفاء نبات طبيعي ينمو لوحده في ليبيا وفي البلدان المجاورة لها في شـــمال إفريقيا، وقد اســـتعمل من قبل الإغريق والرومان وكذلك اســتعمل في الأســطول الأســباني لصـــناعة الحبال، كما اسـتعمل لصـنع السـلال والأحذية والحصـر من قبل الأهالي أنفسـهم[18]، ولقد نجحت شـركة "يرى بوري" البريطانية في أن تصـنع من الحلفاء ورقًا لأول مرة فكانت دول شـمال إفريقيا الممول الرئيســي لهذا المشـروع[19]، فتحولت الحلفاء بعد ذلك من أيدي صـناعي الحبال والسـلال إلى موانـي التصـدير، واسـتوردتها انجلترا من ليبيا وتونس لأول مرة عام 1862م، وبلغ ثمن ما استوردته عام 1868م، حوالى نصف مليون جنيه إسـترليني ذهبت إلى تونس وطرابلس[20]، وكانت الحلفاء تجمع من قبل الأهالي وتنقل في شباك يزن الواحد منها 240 ك.غ، ويقوم التجار بعد شرائها بوضعها في مخازن، حيث يجري فرز أليافها وتصـــنيفها من قبل بعض النســـوة، وبعدها تضـــغط في رزم بمكبس خاص وتشحن في بواخر، وقد أقيم لها رصيف خاص في طرابلس كان يسمَّى سقالة الحلفاء، حيث تصدر بكميات كبيرة.

اســـتغل اليهود تجارة الحلفاء خاصـــة "بيت اربين" الذي احتكر هذه التجارة وتلاعبهم بأسعارها، ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأ تصدير الحلفاء في الهبوط وذلك لعدة أسباب منها:

1ـــــ عدم عناية الأهالي بطريقة اقتلاع الحلفاء في الســـنوات الأولى، أدَّى ذلك إلى إضـعاف الإنتاج في مناطق طرابلس والخمس وزليطن، وظلت عملية الجمع مقتصـرة على المناطق الجبلية.

2- منافسة باقي الأقطار المغربية التي توجد بها الحلفاء.

3- اكتشاف صناعة الورق من أعواد خضبية سنة 1885م[21].

ومع بداية الاحتلال الإيطالي هبط تصدير الحلفاء مرة أخرى "إذ كان يصدر منها في الفترة ما بعد عام 1880م قرابة "70000 طنًا سنويًا"، فهبط في عام 1911م إلى 25.000 ألف طن سنويًا، وكان دخل العامل يبلغ 26 ليرة للطن الواحد[22].

وشهدت تجارة القوافل بين طرابلس والسودان(*) أوج ازدهارها خلال العقد المحصور بين سنتين 1872-1881م، حيث بلغت قيمة الواردات من السودان إلى طرابلس حوالى أربعة ملايين وسبعمائة ألف فرنك ذهبي، انخفضت إلى أقل من ثلاثة ملايين في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، ومنذ سنة 1907م أصبحت الأزمة الشاملة لتجارة طرابلس عبر الصحراء واضحة بسبب عدة عوامل منها:

1- اكتشاف طريق جديد عبر غرب إفريقيا إلى الأطلسي، والتي أصبحت أكثر ملائمة لتصدير المنتجات السودانية إلى أوروبا.

2ـ الاهتمام العالمي بالمنتجات السودانية قد انكمش، كذلك ظهور دول أخرى منافسة في السوق العالمية ومنها جنوب إفريقيا التي نافست السودان في إنتاج ريش النعام والجلود، إذ تعد تجارة ريش النعام رهنًا "التقليعات" التي تتغير كل سنة.

3- توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن استيراد الجلود السودانية في سنة 1909م.

4ـ تعرضت طرق مرور القوافل من السودان إلى طرابلس لتهديد من طريق أخرى سواء عبر مصر عند الاحتلال الانجليزي، أم عبر تونس والجزائر عند الاحتلال الفرنسي الذي حاول تغيير وجهة سير القوافل[23].

صدّرت ليبيا كذلك قبل الاحتلال الإيطالي الأبقار والخيل والصوف وشعر الماعز، وعديد المنتجات الرعوية الأخرى، كذلك التمور والقمح والشعير والحمضيات والبسط والحصر والجلود سواء إلى البلدان المجاورة أم إلى أوروبا، وتشتري من أوروبا بعض المنسوجات الحريرية والقطنية، والمنتجات الزجاجية والدقيق والأرز والكحول والسكر والأثاث والخردوات وغيرها[24].

وإيطاليا في خضم هذه الأحداث لم تكن بعيدة، فمن خلال قناصلها موتا 1898م وميدانا 1902م(*) اللذين كانا يبعثان لها تقاريرهما عن الوضع الاقتصادي في ليبيا، وعن الحكومة العثمانية متمثلة في ولاتها الذين حاولوا النهوض بمستوى التجارة في طرابلس منذ سنة 1903م كانت محاولاتهم متأخرة، ولم تدعم الوضع الاقتصادي الآيل للانهيار والتدخل الأجنبي المكثف.

أهم الدول التي كانت تصدر إلى ليبيا وتستورد منها هي:

إيطاليا، انجلترا، مالطا، فرنسا، النمسا، هنغاريا، تونس، ألمانيا، كريت.

والتساؤل هنا: هل تمت موازنة بين واردات هذه الدول مجتمعة وصادرات ليبيا وإن كانت موجودة فمن أين اكتسب مصرف روما وغيره من الشركات الأوربية شرعيته في ليبيا.

أولًا- ماهية مصرف روما ودواعي نشأته : كانت وجهة إيطاليا الأولى ولاية تونس، وإيطاليا استمرت تحلم بضم تونس إليها عاجلًا أم آجلًا حتى قامت فرنسا بإفساد المخططات الإيطالية عندما احتلت تونس من خلال توقيع اتفاقية باردو في سنة 1881م، وأثر المغامرة الأريترية التي وصلت إلى الذروة بنزول قوات إيطالية في خليج عصب في سنة 1879م، والفشل الذريع الذي لاقته قواتها فيما بعد بمعركة عدوة سنة 1876م والتي كانت تهدف من ورائها للوصول إلى المتوسط عبر احتلالها الدواخل الإفريقية، وإيطاليا كانت تدرك منذ البداية عدم جدوى ليبيا اقتصاديًا، لكنها ذات أهمية استراتيجية كبيرة لأنَّها تمثل نقطة للتوسع الإيطالي في الثلاث جهات[25].

لذا سعت إيطاليا دبلوماسيًا إلى كسب الأطراف الأوربية وتأييدها لها باحتلال ليبيا، فمنذ عام 1887م وبمناسبة تجديد الحلف الثلاثي تم الاتفاق بين إيطاليا وألمانيا التي قدمت ضمانات تتعلق باهتمام إيطاليا بطرابلس، والتي تأكدت صراحة في عام 1891م و 1902م، كذلك اتفاق فرنسا وإيطاليا في عام 1902م، والذي يعطي الحق بأنَّ تسمح إيطاليا لفرنسا إطلاق يدها في مراكش مقابل إطلاق يد إيطاليا في طرابلس، كذلك عقد اتفاق متبادل مع انجلترا عام 1902م ومع روسيا في أكتوبر 1909م، وهذه الخطوات السياسية الدبلوماسية كانتِ السبيل لتحقق إيطاليا سيطرة ملموسة على ليبيا وفق إجماع دولي يعطيها الحق بذلك[26].

وإذا كانت هذا الخطوط العريضة لأهم مراحل السياسة الإيطالية الخارجية في سبيل احتلال ليبيا فهناك خطوات أخرى لا تقل أهمية وهو ما عرف بالتغلغل السلمى، الأداة الأساسية للتوسع الاقتصادي والوسيلة الفعالة والأكثر رسوخًا، والتي عبر عنها بجلاء مصرف روما الذي كان ظاهره مصرفي تجاري وباطنه تدعيم للوجود الإيطالي بقوة المال أولًا تعقبه قوة السلاح فيما بعد.

أنشئ مصرف روما في 1880/03/09م في مدينة لازيو بإيطاليا وبرأس مال أسهم بمعظمه الفاتيكان، وأصبح للمصرف بعد عام 1900م عدة فروع خارج إيطاليا[27].

فتح المصرف فرعًا له في طرابلس وفق وكالة جاء فيها: "... في عهد ملك إيطاليا صاحب الحشمة وتيوريو إيمانويلي الثالث يوم الثلاثاء المصادف لسادس عشر من شهر أبريل لسنة ألف وتسعمائة وسبعة بمركز إدارة مصرف روما بزقاق تريتوني في روما.... جاء السينتور باتشيلي(*) بصفة رئيسا لمجلس إدارة مصرف روما شركة

مســـاهمة رأســـمالها 40 مليون فرنك ومركزها روما وبناء على القرار الذي اتخذه مجلس الإدارة بتاريخ 28 مارس 1907م.... وعين بموجب هذه الوكالة الســـينتور مونبيامين ليكون مدير القســـم التجاري وبالا ويتشـــيني ليكون وكيلًا ويديران فرع مصرف روما المؤسس في مدينة طرابلس..."[28].

وقد جاء تأسيس فرع لهذا المصرف في طرابلس عقب اتساعه وزيادة رأس ماله في روما، فاهتم في العشـــرين ســـنة الأولى بتمويل قطاع الخدمات الرومانية مثل المياه وشركة المطاحن، والنقل المشترك الكهربائي "ترمواي" في المدن والحافلات[29].

وقد فتح المصرف كذلك فروعًا له في مصراتة، والخمس وزليتن ودرنة وقد تضاعف رأس ماله 40 مليون عام 1907م إلى 245 مليون ليرة إيطالية أي: حوالي 5 ملايين دولار.

وإذا كانت بعض المصـــادر[30] تذكر مصـــرف روما ونشـــأته تورد معلومة أن رئيس المصـــرف هو رومولو تيتوني كان شـــقيق وزير الخارجية الإيطالي توماس تيتوني "1906-1909م"، وما لهذه العلاقة من تأثير في اكتساب المصرف الصفة السياسة الدبلوماسية زيادة إلى صفته الاقتصادية، وإذ تورد الصفة الأخوية التي بينهما لكنها لا تورد صراحة الصلة الوظيفية، ولا مدى الضغط الذي مارسه توماس باعتباره وزير الخارجية على شقيقه رومولو، ممَّا يضع القراء في مفترق طرق بين عديد التفسيرات لهذه العلاقة التي يصعب وضع حد لها؛ لأنَّه لم يرد صراحة وجود تأثير متبادل بين الأخوين وبين سياسة المصرف التوسعية.

ثانيًا- نشاط مصرف روما : النمو المتزايد لرأس مال المصرف خوله لأنَّ يدخل في العديد من الاستثمارات داخل ليبيا، ومن هذه الاستثمارات إنشاء وكالات تجارية له في بنغازي وزوارة والخمس وسرت ومصراتة وزليتن ودرنة وطبرق والسلوم وفي مدن أخرى في الدواخل، وأنشـــأ في شـــهر ديســـمبر 1907م مؤســـســـة الزيوت الإيطالية بطرابلس وأقامت لها منشـــآت في كل من الخمس ومصـــراتة وزليتن[31]، وكان من ضمن استثماراته أيضًا مصنع للصابون، كما أنشأ مكبسًا للحلفاء، ومصانع أخرى للعمل على إعداد الإسفنج وريش النعام[32]، وبمساعدة من التمويل الحكومي السنوي في حدود 200 ألف ليرة إيطالية افتتح المصـــرف خطين بحريين: مالطا – طرابلس– الاسكندرية، وطرابلس – بنغازي – الاسكندرية، كما زاد الإيطاليون من شحن بضائعهم إلى طرابلس وخاصة البضائع المصنعة والأقمشة والمرمر والخمور والســـكر والجبن والأرز والورق[33]، ومصـــنع كبير للدقيق في بنغازي بلغت تكاليف إنشـــائه حوالي 2 مليون ليرة ويطحن من 5 إلى 6 أكياس من القمح يوميًا في ســـنة

1911م[34]، وأوجد البنك أيضًا منشأة زراعية في بنغازي تتضمن آلاف الهكتارات وخمسة عشر ألفًا رأس من الماشية وكانت تسير بطريقة المشاركة مع بعض قبائل برقة[35]، كما قام المصرف بإنشاء مطبعة(*)، كما أنشأ محطة كهرباء، ومن أهداف مصرف روما الرئيسية البحث واستغلال الموارد المعدنية في البلاد وخاصة الفوسفات والكبريت، حيث أسندت إلى المهندس اسكانيو سفورزا رئاسة بعثة للمعادن في عملية للبحث عنها في دواخل البلاد، وهي البعثة التي واجهت مضايقات من قبل السلطة العثمانية في ليبيا[36].

كما صادف دخول مصرف روما إلى البلاد حدوث جفاف شديد لم تشهد البلاد مثله منذ عام 1897م، حيث فقدت البلاد جزءًا كبيرًا من ثروتها الحيوانية، ولم يكن هناك إنتاج من الشعير أو المحاصيل الأخرى، وقد استغل المصرف ذلك وقام بشراء أراضٍ كثيرة في منطقة بنغازي، وكانت نسبة الأرباح التي يتقاضها المصرف لا تتجاوز 9% في حين كانت أرباح المرابين واليهود المحليين تتراوح بين 20% إلى 60% مما دعم مركز المصرف باتجاه إعداد أعداد كبيرة للاقتراض منه وبالتالي يسر له امتلاك عديد الأراضي[37].

ومن ضمن الأسباب التي أدَّت إلى نجاح المصرف استقطابه لفئات موالية له من الليبيين ممَّن كان لهم نفوذ محلي "أي من الأعيان"، والذين يصفهم الزاوي: "أنَّ هؤلاء النفر لم يكن لهم من دينهم رادع ولا من أخلاقهم وازع.... فانهارت قواهم أمام مغريات بنك دي روما وما كان يغدقه عليهم من الأموال وما يعدهم به من المناصب، فوقعوا في هاوية خيانة الوطن"[38] ، والمصرف بهذه الاستثمارات رسخ وجود إيطاليا في ليبيا اقتصاديًا، ولعل من أبرز الإيجابيات للمصرف فعلًا هي محاولته تنظيم استغلال موارد البلاد بوسائل جديدة ومتقدمة بالنسبة لما كان سائدًا، كذلك مثل محاولة إيجاد التعاون بين الأوروبيين والوطنيين لتنمية البلد، رغم المظهر الاستغلالي له ولعب دورًا مهما في أن يكون القاعدة لعديد المؤسسات الاقتصادية الايطالية التي دخلت ليبيا، ونجاحه كمتعهد صناعي وزراعي ومعدني....إلخ، استطاع خلال فترة وجيزة أن يرفع من رأس المال المكتتب من 30 مليون ليرة عام 1905م إلى 200 مليون ليرة عام 1912م[39] وارتفع صافي الأرباح من 1,736,673 إلى 12,354,915 ليرة، وهذه الزيادة المضطردة عكست حجم المبادرات التي سعت الحكومة الإيطالية الى توطيدها داخل ليبيا بالرغم من أن الاستثمارات الاقتصادية لا يمكن جني ثمارها بسرعة إلا أنَّه على المدى البعيد استطاع مصرف روما والإنشاءات التي عملها أن تضيف الكثير إلى الاقتصاد الليبي، فالوجود الإيطالي الاقتصادي دعم البنية الاقتصادية رغم تبعيتها لإيطاليا، وكما سبق

الإشارة إليه أنَّ ليبيا ليست مغرية؛ الاقتصاديات المضطردة عكست حجم المبادلات التي سعت الحكومة الإيطالية إلى توطيدها داخل ليبيا، وبالتالي رغم ارتسام الطابع الاستغلالي فالمصرف أجاد إلى حد ما تطوير الوضع والبنية الاقتصادية في ليبيا، وبالتالي رغم ارتسام الطابع الاستغلالي فالمصرف أجاد إلى حد ما تطوير الوضع والبنية الاقتصادية في ليبيا، وأنا هنا لا أدعم الاستعمار وأحسن صورته بقدر ما هو رأي بنيته وفق معطيات سابقة لتواجد هذا المصرف ولاحقة له(*).

ويبقى أن نستعرض وجه النظر الإيطالية لأعمال هذا المصرف، فالمنشآت التي أقامها المصرف أسهمت فيما بعد في تغلغل للوجود الإيطالي في ليبيا، كما أنَّ النشاط الصناعي والتجاري كان موضع ثناء واستحسان من قبل الصحافة والحكومة، ولكن أيضًا من وجهة نظر مغايرة صادرة عن بعض الإيطاليين أن هذه الاستثمارات والمنشآت التي أقامها المصرف رغم تمثلها وسيلة جيدة للدعاية وتمهيد الطريق لما هو أكثر فاعلية وهو الاستيطان البشري، إلا أن النتائج المالية للعمل المصرفي تظهر بعد بضع سنوات إذ كانت الأموال قد أنفقت في أعمال إنشائية، وعوائدها بعيدة الأمد.

ومن أهم أخطاء المصرف هو ترك الشعور لدى الليبيين بأن المصرف هو عبارة عن جهاز أوجدته ومولته الحكومة من أجل إعداد طرابلس للاحتلال الإيطالي، والذي أكد هذا الشعور هو أن القنصليات الأجنبية ظلت المحامية عن المصرف حتى ضد الرعايا الإيطاليين أنفسهم، كذلك عمل المصرف على امتصاص وتدمير التجارة المحدودة والمنشآت الصغيرة، فعند لجوء المواطن إلى المصرف لطلب المساعدة كان يرفض ويعرض عليه التنازل، كما أنَّ غالبية ممثلي المصرف من اليهود الذين يكرهم العرب، كما أنَّ التضخم في حجم الاستثمارات مثل المطحن الذي أنشئ بحوالى مليون ليرة كان يكفي لبنائه نصف مليون ليرة، كذلك عند اتمام إجراءات البيع تطلب كافة الأوراق القانونية، مما أدخل المصرف في مشاكل لا حصر لها.

ثالثًا- موقف الدولة العثمانية والولاة العثمانيين في ليبيا من المصرف : إنَّ تواجد مصرف روما في ليبيا كان تحصيل حاصل للامتيازات الممنوحة للدول الأجنبية داخل الدولة العثمانية وممتلكاتها التي بدأتها بمنح الامتياز لفرنسا في عام 1535م، وبعدها تبعتها الدول الأوربية الأخرى فلم يكاد القرن الثامن عشر ينتهي حتى حصلت جل هذه الدول على حق الامتياز بما فيهم إيطاليا(40).

ومن التنظيمات العثمانية التي أدرجت في ليبيا سنة 1865م، تطبيق نظام جديد، الذي يقضي بتحويل الإيالة إلى ولاية، وكان التجديد جوهريًا في منح المزيد من المسؤوليات للولاة إزاء الحكومة المركزية، وإدخال نظم علمية أكثر لإدارة شؤون القضاء والمال،

وقد أخضع الأهالي لعديد الضرائب سنة 1905م، وهناك ثالث فئات للضرائب وهي الأولى "العشر" والذي يختلف باختلاف المحاصيل ويدر سنويًا أربعين ألف إسترليني، وقد أعفى القولوغلية منها، والثانية "الإعانة" وهي نوع من القرض الإجباري للحكومة العثمانية، وقد طبق أثناء الحرب التركية اليونانية 1896-1897م، والثانية "ورقو" أو الميري وهي ضريبة مفروضة على مختلف الجهات ومقدارها "81620" استرلينيا[41].

ووفق هذه السياسة التي دأبت عليها الدولة العثمانية في ليبيا استطاع مصرف روما أنَّ يجد له موطئ قدم في البلاد ومنافذ عدة للاستثمار، وازداد نشاط هذا المصرف في ليبيا وتزايد شراؤه للأراضي بأكثر من أثمانها الأصلية، ممَّا وجه إليه الانتباه، زد على ذلك أنَّه لو فرضنا أنَّ تركيا لم تنتبه لذلك فقد أحاطتها الصحافة الإيطالية علمًا بذلك وأدركوا أنَّ المصرف عبارة عن "حصان طروادة" الإيطالي داخل ليبيا.

وكان التشدد التركي في منح الرخص ومنافسة مجموعات أجنبية قوية من أسباب عرقلة نشاط هذا المصرف، خاصة في ميدان المعادن، ممَّا أجبر المصرف على إنشاء المؤسسة الإيطالية الفرنسية المصرية التي انظمت إليها شركة طرابلسية يترأسها مصطفى بن ذكرى في محاولة منها للتستر على الوجود الإيطالي، وإنشاء مؤسسة رباعية أخرى كان سببًا في معارضة الحكومة التركية لها[42]، كما رفض منح امتيازات إنشاء مصنع للورق قدم لإدارة الولاية وامتيازات أخرى لتنفيذ مشاريع إنمائية[43]

كما رفض الولاة بيع الأراضي وفق القانون العثماني الذي يحرم على أية مؤسسة أجنبية شراء الأراضي في ولاية طرابلس، وحتى يتجنب المصرف هذا القانون عمد إلى تسليف أموال إلى الإيطاليين وبعض اليهود، وأفراد العائلات الغنية الذين كانوا تحت الحماية الإيطالية، بغرض أن يشتري هؤلاء قطع الأراضي، ثم يدعوا عدم قدرتهم على سداد المبلغ وبالتالي تأخذ الأرض في مقابله[44].

وقد تمكن الإيطاليون من التأثير على (حقي باشا) وكان سفيرًا للدولة العثمانية، بأنَّ يتوسط لها للتساهل مع المصرف في شراء الأراضي فكتب يقول: "إنَّ إيطاليا تبذل جهدًا كبيرًا لمساعدة الحكومة العثمانية، خصوصًا بعد الدستور، ومن الواجب على الباب العالي أن يتسامح مع بنك روما تثبيتًا لأواصر المودة بين الدولتين"، لكن رجب باشا عارض هذه السياسة، وصار يحرض الأهالي على الشراء بعضهم من بعض، وإن لم يجدوا لجأوا إلى أصحاب الشفعة، وإن لم يجدوا فمجلس البلدية، وإن عجز مجلس البلدية حرض دائرة الطابو "دائرة المساحة" على عدم التسجيل بحجة أنَّ البنك

شخص معنوي، وأنَّ البيع يشترط فيه القبول والإيجاب، وهما لا يتحققان في الشخص المعنوي، ممَّا أثار غضب مدير مصرف روما، فذهب إلى الأستانة يشكو إليها تصرف رجب باشا إلى الصدر الأعظم "حقي باشا" فأصدر الأخير أمرا إلى نظارة العدلية ونظارة الخارجية بوجوب قبول القضايا من مصرف روما في المحاكم العثمانية، وبسبب ما أبداه رجب باشا من معارضة أشد للسياسة العثمانية أقيل وتم استدعائه إلى الأستانه[45]، عين بدله حسن حسني باشا سنة 1904م، وكان معتل الصحة ضعيف الإرادة، تركيا بجنسيته، إيطاليًا بروحه وأعماله، وكان أكبر المشجعين على إنشاء شركة الفوسفات الإيطالية التي عارضها رجب باشا، وفي زمنه تطاولتِ الصحف الإيطالية بالشتم على الطرابلسيين المعارضين للسياسة الإيطالية، وأخذت تغري الحكومة الإيطالية بالإسراع باحتلال ليبيا، فاجتمع الناس للتظاهر احتجاجًا على ما كتب في الصحافة الإيطالية فمنعهم حسني باشا، الذي بقي حوالى أربع سنوات وفي أخر أيامه اشتدت به العلة، فذهب إلى مالطا سنة 1906م لإجراء عملية فمات وهو في طريقه إليها[46].

أعطى اعتلاء الشباب الاتراك 1908م السلطة في تركيا الأمل للمواطنين في ليبيا في الحد من التدخل الإيطالي العسكري والاقتصادي، منادين باتخاذ مواقف أكثر حزمًا ضد الإيطاليين، فكلفت حكومة الشباب الأتراك واليًا جديدًا، وهو إبراهيم باشا وأول أعماله كانت القيام بالتحقيق في أمور المصرف، وقد أثبت مدى تحايله على القانون الذي يمنع المؤسسات الأجنبية من ملكية الأراضي في الولاية بإعطائه أموال للإيطاليين لشراء الأراضي، وأنَّ الأراضي المشتراة حتى وقت التحقيق قد آلت إلى المصرف، وأنَّ معظم الأموال التي استعملها المصرف في شراء الأراضي من أموال الحكومة الإيطالية والفاتكان[47].

وما سلكت إيطاليا طريقًا إلا وسده في وجهها، حتى سمي "عدو إيطاليا الأكبر وكتبت أكثر من تقرير لحكومة الأستانة بين لها ما عليه طرابلس ويحذرها من نشاط سياسي إيطالي، وأنَّها جادة في احتلال طرابلس، لكن الحكومة العثمانية لم ترد عليه بشيء، وعندما وقع ما كان يتوقعه إبراهيم باشا وتم توجيه الإنذار النهائي لتركيا في 29-9-1911م، استدعته الأستانة لتأخذ رأيه فقال: "إني أرسلت إلى الحكومة تقريرًا منذ سبعة أشهر فلم تلتفت إليه"[48]".

ولنا أنَّ نستخلص بعض النتائج حول هذا المصرف منها:

1ـ إنَّ سياسة مصرف روما كانت مثالًا للتغلغل الإيطالي البطيء في منظومة المجتمع الليبي والذي أثقلته بالفعل الضرائب الملقاة على عاتقه من قبل الحكومة العثمانية، تلك

الضـرائب التي تختلف في مسـمياتها ولكنها تفضـي إلى نفس النتيجة، هي الأخذ دون إفادة المواطن الـذي يحتـاج إلى الكثير من المرافق، تلـك الضـــرائـب التي شـــملـت المحاصـيل الزراعية والحيوانية والأنفس "ضـريبة الرأس" فلم يجد بدًا من التعامل مع مصـرف روما وغيره من المؤسسـات الأجنبية التي كانت على دراية بالمجتمع الليبي، وعرفت كيف تتعامل مع بنيته وتستغلها لصـالحها، ووسعت بالتالي قاعدتها وربما من الأســباب التي شـــجعت المصـــرف هي أمية هذا المجتمع وعدم قدرته على قراءة المسـتقبل، وما سـيحل به من خلال حاضـره والوضـع القائم أمامه، مما جعله سـهل الانقياد.

2ـــ تأخر نضـج ثمار هذا التغلغل الاقتصـادي أثار حفيظة العديد من المسـؤولين الإيطاليين الذين طالبوا بضـرورة التعجيل بالاحتلال العسـكري إذ لم تحقق أي نتيجة عدا زيادة العداء التركي وفقدان عطف العنصر المحلي.

3ـ تدفق العنصر الإيطالي كان ضئيلًا إذ لم يستقر في أرض طرابلس وبرقة إلَّا بإعداد محدودة جدًا من المســتوطنين الإيطاليين، في حين كان من المفيد معرفة مدى إمكانية اتخاذ برقة وطرابلس كمستعمرة بشرية من خلال تزايد المهاجرين إليها.

4ـ الامتداد الجغرافي الواسع لليبيا والتنوع في المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية رغم قلتها، إلَّا أنَّها كانت تكفي الاســتهلاك المحلي، وتزيد في بعض المواســم وقدرة الأرض الليبيـة لإنتـاج المزيد لو وجهت إليهـا الـدولـة العثمـانيـة وولاتهـا الاهتمام بمنح القروض، والتخفيف من الضرائب لما وجدت إيطاليا أو غيرها المبرر للتغلغل.

5ـــ إنَّ الصناعة في ليبيا اتخذت الطابع التقليدي الحرفي، فجل المنتجات كانت تصنع يدويًا وليسـت بالمتطورة قياسًـا لما وصـلت إليه من تطور وتقنية في باقي العالم، ممَّا جعلها غير قادرة على منافسة البضائع الوافدة من بريطانيا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبيـة والتي كـانـت تمتلـك امتيازات تخولها تســويق منتجاتها داخل أملاك الدولة العثمانية بما فيهم ليبيا.

6ـــ لقد كان لتواجد اليهود الدور البارز في اسـتغلال مقدرات البلد والمتاجرة في كل الحرف والأصـناف، واستغلال المواطنين بما يخدم مصـالحهم سواء في العهد العثماني أم الإدارة العثمانية أم من خلال الإيطاليين الذي استخدموهم في شراء الأراضـي باسم المصـرف، ومع أنَّهم عنصـر من عناصـر السكان إلَّا أنَّهم يتميزون دينيًا، ومن أبرزهم عائلة أريب، وناحوم.

الهوامـــــــــــش :

(1) محمد امحمد الطوير: تاريخ الزراعة في ليبيا في العهد العثماني الثاني، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، 1991، ص73.

(2) تيسير بن موسى: المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1988، ص91.

(3) أحمد صدقي الدجاني: ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي، المطبعة الفنية الحديثة، 1971، ص237، وتيسير بن موسى، المرجع نفسه، ص99-103.

(*) سانتيم وهي وحدة قياس التي تعرف بالسنتميتر.

(*) سانتين هي وحدة قياس تعرف بالنتيمتر.

(*) شبرًا: هي وحدة قياس تعادل 10 سنتيمتر.

(4) محمد بن عثمان الحشائشي: رحلة الحشائشي إلى ليبيا "جلاء الكرب عن طرابلس الغرب "تحقيق: علي مصطفى المصراتي، بيروت، 1965، ص99".

(5) وثيقة منشورة، رقم "46"، ص99-147، بلدية طرابلس في مائة عام، دار الطباعة الحديثة، طرابلس، 1972.

(6) قد تحدث الكثيرين عن الصعوبات التي مرت بها الزراعة في ليبيا والتي ساهمت في تحديد ماهيتها منهم، انتوني – ج – كاكيا: ليبيا خلال الاحتلال العثماني الثاني 1935: 1911، دار الفرجاني، ليبيا، 1975، ص100، أحمد صدقي الدجاني: المرجع السابق، ص237، امحمد أحمد الطوير: المرجع السابق، ص72-73.

(*) قد يرد كثيرًا التحدث عن ليبيا بصفتها ولاية أو بذكرها باسم ليبيا، أو طرابلس الغرب والتعدد في استعمال التسميات راجع إلى المراجع التي تسمى ليبيا بهذه الأسماء دون توحيد الاسم، لأنَّه مهما تعدد المسميات فالمقصود واحد.

(7) محمد بن عثمان الحشائشي: المرجع السابق، ص98، أنتوني كاكيا: المرجع، ص100، أحمد صدقي الدجاني: المرجع السابق، ص238.

(8) محمد امحمد الطوير: المرجع السابق، ص89.

(*) منطقة تقع ضمن سهل الجفارة.

(9) محمد أحمد الطوير، المرجع السابق، ص84-85.

(10)تيسير بن موسى: المرجع السابق، ص96-97.

(11) أحمد صدقي الدجاني: المرجع السابق، ص240.

(12) فرانشيسكو كورو: ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني، تعريب: خليفة محمد التليسي، دار الفرجاني، ليبيا، 1971، ص115.

(13) منه وثيقة رقم "31" من مجلس الإدارة بولاية طرابلس الغرب للسلطان العثماني عن عنايته لأجل غرس الآف الأشجار من الزيتون والصنوبر والصفصاف بتاريخ 29شوال 1275هـ/ 1- يونيو -1859، محمد الطوير: المرجع السابق، ص126-127.

(14) فرانشيسكو كورو: المرجع السابق، ص79.

(15) انتوري – ج – كاكيا: المرجع السابق، ص108.

(16) فرانشيسكو كورو: المرجع السابق، ص79، انتوني كاكيا: المرجع سابق، ص109، أحمد صدقي الدجاني: المرجع السابق، ص241، شارل فيرو: الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي، ترجمة: محمد عبدالكريم الوافي، المنشأة العامة لتوزيع والنشر، طرابلس، ط2، 1983، ج2، ص95.

(17) فرانشيسكو كورو: المرجع السابق، ص81، الدجاني: المرجع السابق، ص243.

(18) الدجاني: المرجع السابق، ص246.

(19) عبدالعزيز سعيد الصويعي: المطابع والمطبوعات الليبية قبل الاحتلال الايطالي، المنشأة العامة لتوزيع والنشر، طرابلس، 1985، ص98.

(20) الدجاني: المرجع السابق، ص246.
(21) عبدالعزيز الصويعي: المرجع السابق، ص99.
(22) فرانشيسكوا كورو: المرجع السابق، ص86.
(*) يقصد بها مناطق غرب إفريقيا، مالي، نيجر، نيجريا، وتشاد، وليست السودان الحالية.
(23) سلفاتو بونو "تجارة طرابلس عبر الصحراء في العقد الأول من القرن العشرين"، مجلة البحوث التاريخية السنة الثالثة، العدد الأول، (يناير 1981)، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ص75-79.
(24) فرانشيسكو كورو: المرجع نفسه، ص89.
(*) ورد في العدد السابق من مجلة البحوث التاريخية نقلًا عن ميدانا تقريرًا إضافي عن تجارة القوافل والساعات التي تستغرقها وتقطعها مفصلة مما يعكس فعلًا طبيعة نشاط القناصل الإيطاليين خلال هذه فترة، سلفاتو بونو: المقال السابق والمجلة نفسها، ص81.
(25) وليم. س.اسكيوا: أوروبا الغزو الإيطالي لليبيا 1911-1912، ترجمة: ميلاد المقرحي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1988، ص15-16-17.
(26) فرانشيسكو مالجيري: الحرب الليبية 1911-1912، ترجمة: وهبي البوري، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، 1978، ص18-19.
(27)عقيل محمد البربار: دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات ELGA، مالطا، 1996، ص102.
(*) باتشيللي: كان رئيسًا له منذ عام 1905 حتى 1907 حيث أعقبه روملو تيتوني، فرانشيسكوا مالجيري: المرجع السابق، ص20-21.
(28) جزء من نص "وكالة لإدارة فرع مصرف روما في طرابلس، وثيقة منشورة رقم ""121" وثائق تاريخ ليبيا الحديث، تقديم أحمد صدقي الدجاني، ترجمة: عبدالسلام أدهم، منشورات جامعة بنغازي، دار الصادر، بيروت، 1974، ص190.
(29) فرانشيسكو مالجيري: المرجع السابق، ص20.
(30) فرانشيسكو مالجيري: المرجع السابق، ص21، عقيل البربر: المرجع السابق، ص102، ن. إ. بروشين: تاريخ ليبيا في العصر الحديث "منتصف القرن 16-مطلع القرن العشرين "ترجمة: عماد حاتم جهاد الليبيين للدراسات في التاريخية، طرابلس، 1991، ص385، "عبدالمولى صالح الحرير": التمهيد للغزو الإيطالي وموقف الليبيين منه كتاب بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911 -1943، تأليف مجموعة من الباحثين، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، ط2، 1988، ص34.
(31) مالجيري: المرجع السابق، ص23.
(32) البربار: المرجع السابق، ص104، مالجيري: المرجع السابق، ص23، بروشين: المرجع السابق، ص286، وليم اسكيو: المرجع السابق، ص40-41.
(33) بروشين: المرجع السابق، ص386، "عبدالمولى الحرير: الموضوع السابق، ص35.
(34) وليم اسكيو: المرجع السابق، ص41.
(35) مالجيري، المرجع السابق، ص23، وهو يورده كما في متن هذه الورق، والسؤال هنا: حينما ذكر مشاركة بعض قبائل برقة هل عائد هذه المنشأة كان للأهالي أو للمصرف وهل عائد الأهالي كثير أما قليل خاصة وأنها مؤسسة أجنبية ليست بليبية ولا عثمانية؟
(*) فأنشئت في عام 1909 مطبعة إيطالية أطلق عليها اسم "مطبعة فنون الطباعة الجديدة" ويذكر المصدر أن مصرف روما وراء إنشاء هذه المطبعة، عبدالعزيز الصويعي: المرجع السابق، ص87.
(36) مالجيري: المرجع السابق، ص24.
(37) البربار: المرجع السابق، ص104-105.
(38) الطاهر أحمد الزاوي: جهاد الأبطال في طرابلس الغرب، دارف المحدودة، لندن/المملكة المتحدة، ط3، 1984، ص34.
(39) مالجيري: المرجع السابق، ص40-41.
(******) سابقة له وهي فترة العهد العثماني الثاني، ولاحقه هي فترة الإدارة البريطانية.

(40) فاضل حسين: محاضرات عن مؤتمر لوزان أثاره في البلاد العربية، مطبعة النهضة، مصر، 1958، ص22.
(41) اتوري روسي: ليبيا منذ الفتح حتى سنة 1911، ترجمة: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، بيروت، ط2، 1991، ص456-457.
(42) مالجيري: المرجع السابق، ص24.
(43) الدجاني: المرجع السابق، ص198-210.
(44) البربار: المرجع السابق، ص105.
(45) الطاهر الزاوي، مرجع سابق، ص31.
(46) الطاهر أحمد الزاوي: ولاة طرابلس منذ بداية الفتح حتى نهاية العهد التركي، دار الفتح، بيروت، 1970، ص279.
(47) البربار: المرجع السابق، ص110.
(48) الزاوي: ولاة طرابلس، ص285.